الى الحظر وقد ذهب بعضهم الى عصمتهم من مواقعة المكروه
قصدا وقد استدل بعض الائمة من الصغائر بالمصير الى
امتثال افعالهم واتباع آثارهم وسيرهم مطلقا وهو
الفقها على ذلك من اصحاب الشافعي ومالك والى
حنيفة رضي الله عنهم غير التزام قرينة بل مطلقا عند
بعضهم وان اختلفوا في حكم ذلك وحكى ابن خويز
منداد وابو الفرج عن مالك التزام ذلك وجوبا
وهو قول الابهري وابن القصار واكثر اصحابنا وقول
اكثر العراقيين وابن سريج وابن الاصطخري وابن خيران
من الشافعية واكثرات فعية على انه ذلك ندب
وذهبت طائفة الى الاباحة وقيد بعضهم الاتباع فيما
علم من الامور الدينية وعلم به مقتضى القربة ومن
قال بالاباحة في افعاله لم يقيد قال فلو جوزنا عليهم
الصغاير لم يكن الاقتداء بهم في افعالهم وليس كل
فعل من افعاله يتميز مقصده به من القربة او الاباحة
او الحظر او المعصية ولا يصح ان يؤمر المرء بامتثال امر
لعله معصية لا سيما على من يرى تقديم الفعل على القول
او تعارضهما على الاصوليين وتريد هذا حجة بان نقول
من جوز الصغاير ومن نفاها عن نبينا عليه السلام مجمعون
انه لا يقر على منكر من قول وفعل وانه متى رأى
شيئا فسكت عنه صلى الله عليه وسلم دل على

0218

جوازه فكيف بكثرة هذا حاله في حق غيره فلم يجز وقوعه
منه في نفسه وعلى هذا فالمأخذ في عصمتهم من مواقعة
المكروه كما قيل واذا الحظر والندب على الاقتداء
بفعله بناء الزجر والنهي عن فعل المكروه وايضا فقد
علم من دين الصحابة قطعا الاقتداء بافعال النبي عليه
السلام كيف توجهت في كل من كالاقتداء باقواله
فقد نبذوا اخوانهم حين نبذ خاتمه وخلعوا نعالهم
حين خلع واحتجاجهم بهر واية ابن عمر اياه جالسا للقضاء
حاجته مستقبل بيت المقدس واحتج غير واحد
منهم من غير شيء مما بابه العبادة او العادة بفعله
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله
وقال لا خبرتها الذي قبل وانا صائم وقالت
عليشة محتجة كنت افعله انا ورسول الله عليه السلام
وغضب رسول الله عليه السلام على الذي اخبر بمثل ذلك عنه
فقال بحسبك الله لرسوله يا عائشة وقال اني لاخشاكم لله
واعلمكم بحدوده والآثار في هذا اعظم من ان يحيط علمنا
بعضها فضلا عن حصرها على القطع باتباعهم افعاله واقتدائهم بها
ولو جوزنا عليه المخالفة في شيء منها لما استقر هذا وانتقل
عنهم وطهر بحثهم عن ذلك ولما انكر عليه السلام على الاخر
قوله واعتذاره بما ذكرناه واما الحاجات فجائز
ان يفعلها على ليس فيها قدح بل هي مما ندب فيها